الديار AD-DIYAR

الثلاثاء 08-10-2013 العدد 8839

ردّ على اتهامات طالته «وهيئة الإتصالات»

عقد الأمين العام للهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور عماد حب الله امس في مقر الهيئة مؤتمرا صحافيا، رد فيه على الاتهامات التي تناولته وتناولت الهيئة وشرعية وجودها وكادرها البشري. وقدم في كلمته لمحة تاريخية عن تأسيس الهيئة، صلاحياتها والمراحل التي مرت بها منذ إنشائها لا سيما «صلاحية الموافقة على المعدات التي حصلت عليها الهيئة مؤخرا وأحدثت جدلا كبيرا في الأوساط السياسية في البلاد».

ولفت بداية الى أن الهيئة مهمتها الأساسية «تعزيز المنافسة داخل قطاع الاتصالات، وحماية حقوق المستهلكين والشركات، من خلال الإجراءات المناسبة للتنظيم والتقرير».

وقال: «لذلك، فإننا مسؤولون عن إصدار التراخيص والأنظمة، وإدارة حيز الترددات اللاسلكي ومخطط الترقيم الكلي، ومراقبة السوق لرصد أي استغلال للقوة التسويقية الهامة والممارسات التي تناقض المنافسة، فضلا عن اتخاذ الخطوات العلاجية عند اللزوم. كما أننا مسؤولون عن المحافظة على استقرار السوق وتطوير القطاع، من خلال سعينا إلى بناء سوق اتصالات زاهرة وتنافسية وخلاقة».

وتحدث عن قانون الاتصالات الرقم ٤٣١ ونشأة الهيئة المنظمة للاتصالات وقال: «إن القانون نافذ منذ صدوره في الجريدة الرسمية في تموز ٢٠٠٢ وأن القانون بدأ تطبيقه وتنفيذه بعد صدور المرسوم ١٤٢٦٤ وتعيين إدارة الهيئة عام ٢٠٠٧, وإلا لماذا تم التعيين وإصدار المراسيم التطبيقية والأنظمة؟

ويعلم الجميع أن الهيئة تعمل من اليوم الأول بكل مهنية وجدية وشفافية لتطبيق أحكام القانون. ولقد قمنا بالكثير تحضيرا ليوم بدء انتقال الصلاحيات».

وأكد أن الهيئة «تلتزم بتطبيق الدستور والقانون والأنظمة وسياسات الدولة وبالأخص سياسة الحكومة اللبنانية

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"